شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

المعارضة اليونانية.. ومعارضتنا!

واجهت اليونان في الأشهر المنصرمة ظرفاً عصيباً للغاية هدد بانهيار الدولة، فقد اشتدت بمرور الوقت أزمة مالية واقتصادية طاحنة لم تنفرج حتى مع عشرات المليارات من الدولارات التي ضخّها الحلفاء والشركاء الأوروبيون في الخزينة اليونانية، فسعى اليونانيون إلى حلّ جذري، ولم يكن أمامهم سوى الحل الداخلي: تغيير الحكومة.

الناس في كل مكان ينظرون إلى الحكومة باعتبارها المسؤولة عن كل صغيرة وكبيرة وكل شاردة وواردة في حياتهم. وهم على حق في هذا، فمن يحكم تقع على عاتقه مسؤولية إدارة الدولة والمجتمع، ويتعيّن عليه أن يؤدي هذه المسؤولية بكفاءة ومقدرة، وإلا فليرحل ويُخلي المكان لمن هو أكفأ وأقدر منه.

في اليونان خرج الناس إلى الشوارع مطالبين بحل ناجع للأزمة.. وتطورت الحركة الشعبية إلى المطالبة بتغيير الحكومة، باعتبارها فشلت في إدارة الدولة والمجتمع.

رئيس الوزراء اليوناني آنذاك جورج باباندريو الذي يدرك مسؤولية حكومته عن الأزمة اقترح تشكيل حكومة وحدة وطنية (نحن نسميها شراكة وطنية) من حزبه الحاكم وأحزاب المعارضة. لكن هذه المعارضة رفضت العرض ما لم يتخل باباندريو نفسه عن منصبه ويغادر الحكومة تماماً.. وفي النهاية كان لها ما أرادت.. استقال باباندريو ومعه حكومته، وتشكلت في الحال حكومة وحدة وطنية برئاسة شخصية تكنوقراطية مستقلة (خبير مالي واقتصادي) ضمت ممثلين عن حزب باباندريو الحاكم وأحزاب المعارضة التي أصبحت هي الأخرى أحزاباً حاكمة، وستقع عليها كما على حزب باباندريو مسؤولية إدارة الدولة والمجتمع بمقدرة وكفاءة.

لم تنشأ المعارضة اليونانية أن تكذب على نفسها وعلى شعبها بالقبول بتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة باباندريو الذي لا تحبه فتضع قدماً في الحكومة والقدم الأخرى في المعارضة، كما هو حاصل لدينا هنا في العراق.

نحن لدينا حكومة وحدة وطنية أيضاً، لكننا لا نشبه أي حكومة وحدة وطنية في العالم، فأطراف حكومتنا لا تتعامل مع بعضها البعض لا بروح الوحدة ولا بروح الوطنية.. هي حكومة لكن بعضها معارض في الوقت نفسه، فثلث أعضاء الحكومة أو أكثر (وزراء ائتلاف العراقية وبعض وزراء التحالف الوطني) يعملون على إفشال مهمة رئيسهم، وثلث آخر(وزراء التحالف الوطني) يعمل على تهميش دور الثلث الأول، أما الثلث الثالث (وزراء التحالف الكردستاني والكتل الصغيرة) فدوره أقرب إلى دور المتفرج، خصوصاً بعدما أفشل الثلثان الآخران مساعيه لحل أزمة الحكم والحكومة.

لو ان باباندريو الذي لم يزل حزبه يتمتع بالأغلبية في البرلمان اليوناني قد ركب رأسه، كما يفعل حكامنا (بمن فيهم الذين يعتبرون أنفسهم معارضين)، وأصرّ على أن تكون حكومة الوحدة الوطنية برئاسته ما كان للمعارضة أن تشاركه في الحكومة وأن تلعب على الحبلين: حبل الحكومة وحبل المعارضة، كما تفعل "معارضتنا"، بل كانت ستواصل الضغط على باباندريو داخل البرلمان وفي الشارع لكي يتحمّل مسؤوليته ويستقيل ويُفسح في المجال أمام انتخابات برلمانية مبكرة.

فرق كبير بين المعارضة اليونانية و"معارضتنا".. أليس كذلك؟

الحكومة: قرار الجامعة جاء بطريقة غير مقبولة والكردستاني يصفه بالموقف الرسمي الدبلوماسي

الجامعة العربية.. (أرشيف)

يبدو أن العراق ليس له ملاذ آمن من الأزمات على مختلف صعدها، وإذا كان الشأن الداخلي هو محور مشاكله اللامنتهية، فان أزمات دول الجوار أصبح لها النصيب الأوفر، فقد أدى امتناع العراق عن التصويت لتعليق عضوية سوريا من مجلس الجامعة العربية إلى شيوع أزمة يمكن وصفها بالخانقة. فقد اعتبرت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، أمس، عدم تصويت العراق على تعليق عضوية سوريا من الجامعة العربية موقفا يمثل المالكي وبعض أطراف التحالف الوطني دون الكتل السياسية، مؤكدة أن ذلك يدخل ضمن وصف "اللاشرف السياسي".

□ بغداد / ماجد طوفان

فيما أعلن التحالف الكردستاني أن موقف وزيره في الحكومة العراقية هوشيار زيباري تجاه قرار تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية "لا يمثل موقفنا في الحكومة العراقية بل يمثل موقف العراق الدبلوماسي"، وإزاء هذين الموقفين كانت للكتل السياسية الأخرى مواقف متباينة، نائب عن كتلة الأحرار وصف موقف العراقية (باللاوعي السياسي) مؤكدا على "إرساء مفاهيم إدارة الدولة وان على السياسي أن يتصف بالحنكة والمسؤولية والحذر في إطلاق التصريحات"، وأضاف النائب عن التحالف الوطني جواد الجبوري في اتصال هاتفي مع (المدى) "أن اللاوعي السياسي الذي يستهدف الآخر هو أنانية سياسية، مضيفا "أن وزير الخارجية لا يمثل سياسة الحكومة، وإنما يمثل سياسة الدولة الخارجية برمتها، وانه مكلف بسياسة العراق الخارجية"، وعن موقف كتلة الأحرار من موقف الحكومة إزاء امتناعها عن التصويت لتعليق عضوية سوريا قال الجبوري "نحن مع الحكومة لأننا جزء منها" على الجانب الآخر، اعتبرت القائمة العراقية أن موقف العراق كان يمثل رئيس الوزراء فقط وتم اتخاذه بإشارة من الأخير لوزير خارجيته، وقال نائب عن العراقية "نحن نقف مع الشعوب في مطالبها وعلى رأسها الشعب العراقي"، وقالت النائبة ميسون الدملوجي في اتصال هاتفي مع (المدى) "إن تصريحات النائب حيدر الملا تمثل وجهة نظر القائمة" مضيفة "نحن نستغرب من موقف الحكومة إذ أنها تطارد وتعتقل البعثيين في العراق وتدعمهم في سوريا"، في إشارة منها إلى نظام الحكم السوري"، وأضافت الدملوجي "نحن والكل يعرف كيف أن رئيس الوزراء كان يصف سوريا بأنها داعمة للإرهاب في العراق واليوم يقف مدافعا عنها". جدير بالذكر إن القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي اعتبرت عدم تصويت العراق على تعليق عضوية سوريا من الجامعة العربية موقفا يمثل المالكي وبعض أطراف التحالف الوطني دون الكتل السياسية. مؤكدة أن ذلك يدخل ضمن وصف "اللاشرف السياسي".

وقال المتحدث باسم القائمة حيدر الملا في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "عدم تصويت العراق على تعليق عضوية سوريا من الجامعة العربية لا يمثل موقف الكتل السياسية، وإنما موقف رئيس الوزراء نوري المالكي وبعض أطراف التحالف الوطني"، مبينا أن "هذا الموقف يصطف ضمن المشروع الإيراني بدعم النظام السوري على حساب شعبه وحقوقه" حسب تعبيره، واعتبر الملا أن "هذا الموقف يدخل ضمن وصف اللاشرف السياسي على بعض الأحزاب ومن ضمنها حزب المالكي"، مؤكدا أن "الشعب العراقي والكتل السياسية الوطنية تصطف مع الشعب السوري وحقوقه ومطالبه بالحرية والديمقراطية، وليس مع الأنظمة الدكتاتورية الآيلة للسقوط". وأكد الملا أن "حزب المالكي كان في يوم من الأيام بصفوف المعارضة ضد الدكتاتورية في النظام السابق، وكان يعاني من موقف الدول العربية التي لم تكن معه، فيما نراه اليوم يقف مع الأنظمة المستبدة وليس مع حقوق الشعوب"، مشيرا إلى أن "موقف القائمة العراقية هو مع الاصطفاف مع حق الشعب السوري، وجميع شعوب المنطقة المطالبة بالحرية والديمقراطية". من جانبه أعلن التحالف الكردستاني السبت أن موقف وزيره في الحكومة العراقية هوشيار زيباري تجاه قرار تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية لا يمثل موقفنا في الحكومة العراقية بل يمثل موقف العراق الدبلوماسي، مؤكدا أن موقف التحالف الكردستاني يؤيد تغيير النظام السوري الدكتاتوري القمعي على حد وصفه.

وقال المتحدث باسم التحالف الكردستاني النائب مؤيد طيب لوكالة كردستان للأنباء إن "موقف وزير الخارجية هوشيار زيباري في جلسة الجامعة العربية بشأن قرار تعليق عضوية سوريا يمثل موقف العراق الدبلوماسي لكنه لا يمثل موقف التحالف الكردستاني في الحكومة العراقية". وأوضح الطيب أن "موقف التحالف الكردستاني هو تأييد مطالب الشعب السوري بتغيير نظام الأسد الدكتاتوري القمعي". وأضاف أن "التحالف الكردستاني يؤيد موقف الشعب السوري من اجل التحرر من الدكتاتورية وإقامة نظام ديمقراطي".

ولفت طيب إلى أن "التحالف الكردستاني لن يقف موقفا مخيبا لكرد سوريا" مشددا على أن "موقف الكردستاني سيبقى مع حقوق المواطنين الكرد في سوريا وبقية أطياف الشعب السوري في إسقاط النظام السوري القمعي الذي يقوده الأسد". من جانب آخر اعتبرت الحكومة العراقية قرار تعليق عضوية سوريا من الجامعة العربية بانه (غير مقبول) ، فقد انتقدت الحكومة العراقية امس بشدة قرار الجامعة العربية بتعليق مشاركة سوريا في نشاطاتها واجتماعاتها، معتبرة انه "امر غير مقبول" واكدت انه لم يتخذ قرار ازاء دول لديها ازمات اكبر من الازمة السورية.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ في تصريح لقناة "العراقية" شبه الرسمية ان القرار "جاء بطريقة غير مقبولة وهذا الامر لم يتخذ ازاء دول اخرى لديها ازمات اكبر من الازمة السورية".

واضاف "نحن مع الحوار مع المعارضة ومع حرية الشعب السوري (....) اخواننا في سوريا نحن ننتصر لهم وبالتالي نريد لهم الحرية الكاملة، لكن ليس بهذه الطريقة القسرية التي تنقل القضية الى التدويل".

واعتبر اتخاذ القرار ناجما عن ضعف، قائلا "هناك عجز عربي في إيجاد حلول مقبولة".

واكد الدباغ ان "استقرار وامن سوريا مهم للعراق، والحكومة العراقية دعت نظيرتها السورية الى الحوار مع المعارضة واجراء الإصلاحات المطلوبة". وكان وزراء الخارجية العرب قد قرروا في ختام اجتماع عقد في القاهرة السبت الماضي، تعليق مشاركة سوريا في اجتماعات الجامعة العربية ودعوا إلى سحب السفراء العرب من دمشق.

كما اعترفوا ضمنا بالمعارضة السورية ودعوها للاجتماع في مقر الجامعة خلال ثلاثة ايام لبحث "المرحلة الانتقالية المقبلة". وكان تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية المطلب الأساسي للمعارضة السورية التي زارت وفود من مختلف أطيافها القاهرة في الأيام القليلة الماضية واجتمعت مع الامين العام للجامعة نبيل العربي.

وأعلن العربي أن القرار اتخذ بموافقة ١٨ دولة في حين اعترضت ثلاث دول هي سوريا ولبنان واليمن وامتنع العراق عن التصويت.

دولة القانون: مبادرة الصدر ايجابية.. والعراقية تحذّر من مشاكل مذهبية

□ بغداد / المدى

وصف ائتلاف دولة القانون الأحد مبادرة زعيم التيار الصدري (أسلمة المجتمع) بـ"الايجابية"، مبينا أن المبادرة بحاجة لمؤتمر تشارك فيه شخصيات من السنة والشيعة، فيما أكد ضرورة حسم زيادة عدد العاملين بالسفارة الأميركية وفق سقف زمني معين.

وقال القيادي في ائتلاف دولة القانون علي الشلاه في حديث لوكالة السومرية نيوز إن العراق بحاجة إلى مبادرات لتقريب الطوائف الدينية فيه والابتعاد عن التشنجات التي تؤثر على الوحدة الوطنية والعراق بشكل عام"، واصفا مبادرة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، اسلمة المجتمع، في العراق بـ"الايجابية".

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد أكد يوم الجمعة، ردا على سؤال لمجموعة أطلقت على نفسها تسمية الشباب المسلم في الفلوجة أن "المحتل والمنشقين" فرقوا ما بينه وبينهم، متعهدا بالعمل على أسلمة المجتمع وعدم التفريق بين سني وشيعي ومسيحي، مبديا استعداده لزيارة الأنبار وصلاح الدين والعمل على "توحيد الصلاة وبدايات الشهر ونهايته". وأضاف الشلاه أن "هذه المبادرة بحاجة إلى مؤتمر تشارك فيه شخصيات ذات ثقل إسلامي من المدرستين السنية والشيعية ومن مدارس أخرى مثل المدرسة الزيدية، باعتبارها واحدة من المدارس الوسطية في الإسلام"، مشيرا إلى أن "المؤتمر يجب أن يخرج بتوصيات تلزم الإعلاميين والسياسيين بعدم إثارة النعرات الطائفية أو استخدام الأمور المذهبية لمصالح سياسية" من جانب اخر ردت القائمة العراقية على حزب الدعوة تنظيم العراق الذي قال إن من يفكر بتقسيم العراق فأن المرجعية ستمزقه، إذ دعا النائب عن القائمة العراقية نبيل حربو، الأحد، المرجعيات الدينية الشيعية إلى عدم التدخل في قضية تشكيل الأقاليم، معتبرا أن تدخلها في الموضوع سيفسح المجال لعلماء السنة بالتدخل مما يخلق مشاكل مذهبية جديدة.

وقال حربو في حديث لوكالة السومرية نيوز "نناشد المرجعيات الدينية بعدم تدخلها في الحديث الدائر عن تشكيل الأقاليم في بعض المحافظات، لأن تدخلها سيفسح المجال لتدخل علماء الدين السنة، مما يخلق مشاكل مذهبية جديدة"، داعيا المرجعيات الدينية ورجال الدين إلى "الابتعاد عن المشاكل السياسية".

واستبعد حربو أن "يستطيع النواب الشيعة استعمال سلاح المرجعية في إدارة الأزمة الحالية"، موضحا أن "سلاح المرجعية ممكن أن يستعمل في بعض المحافظات الجنوبية والوسطى ذات الغالبية الشيعية". يذكر ان حزب الدعوة تنظيم العراق، اعلن يوم السبت الماضي أن من يريد تقسيم العراق ستمزقه المرجعية، لأنها تقول إن تقسيم البلاد حرام وجريمة كبرى، فيما أشار مجلس محافظة النجف إلى أنه ضد أي تقسيم أو محاولة للتقسيم. فيما أكد النائب عن محافظة صلاح الدين شعلان الكريم، أن المحافظة ستشكل وفدا لزيارة المرجعية الدينية في النجف لشرح أسباب المطالبة بإقامة الإقليم.

الرئيس الأميركي: حرب العراق أوشكت على النهاية

□ بغداد/ خاص المدى

جدد الرئيس الأميركي باراك أوباما التزام بلاده بالانسحاب من العراق نهاية العام الحالي وفقا للاتفاقية الموقعة بين بغداد وواشنطن، مشيرا الى ان عملية الانسحاب تشير وفق المخطط المدروس والمعد مسبقا، وأكد أوباما في خطابه الأسبوعي الذي ألقاه "استعداد الولايات المتحدة لانجاز عملية سحب قواتها من العراق مع نهاية العام الحالي". مشيرا الى ان الولايات المتحدة ستنهي الحرب في العراق مع نهاية هذا العام. والكثير من العسكريين سيرون أفراد عائلاتهم مع حلول أعياد ميلاد المسيح ورأس السنة"، وقال أوباما "سيعود أكثر من مليون عسكري أميركي الى الحياة المدنية خلال السنوات الخمس المقبلة".

من ناحيتها اكدت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، أن حماية أجواء البلاد من قبل الأميركان بعد انسحابهم مرهون بطلب من الحكومة العراقية، مشيرة إلى ان القدرة الدفاعية الجوية العراقية تحتاج الى تقويم مهني وفني من قبل القادة العسكريين.

وقال عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية شوان محمد طه، في تصريح صحفي "إن القوات الاميركية يمكنها ان تحمي الاجواء العراقية بعد الانسحاب من قواعدها خارج الأراضي العراقية، ولكن هذا الأمر مناط بطلب من قبل الحكومة العراقية. وأوضح طه "لدينا معلومات تؤكد أن القوات الجوية الأميركية مازالت تقوم بطلعات جوية لحماية اجواء العراق انطلاقاً من قاعدة الأسد في كركوك وكذلك من قاعدة المثنى العسكرية مضيفاً ان "القوات الأميركية ملزمة على وفق اتفاقية صوفا بحماية أجواء العراق حتى نهاية موعد الانسحاب.

وبخصوص بقاء بعض القوات الأميركية في دولة الكويت قلل التيار الصدري من أهميته، وقال زعيم الكتلة الصدرية في مجلس النواب بهاء الاعرجي في تصريحات صحفية أمس إن بقاء جزء من القوات الاميركية في الكويت بعد انسحابها من العراق لا يمثل تهديدا مستمرا للسيادة العراقية.

وقال الأعرجي لمراسل وكالة أنباء المستقبل إن: "بقاء جزء من القوات الأميركية في الكويت بعد انسحابها من العراق لا يمثل تهديدا مستمرا للسيادة العراقية"، موضحا أن "تلك القوات ستنتهي سلطتها في العراق فور خروجها منه".

وأضاف أن "العراق سيعمل على عدم حدوث أي خرق من شأنه دفع الجيش الأميركي إلى العودة إليه".

وأوضح أن "الانسحاب الأميركي يعد خطوة على طريق تهيئة وتطوير الجيش العراقي".

يشار الى أن وزير الدفاع بالوكالة سعدون الدليمي أكد أمس الأول استعداد القوات الأمنية العراقية لتسلم زمام الأمن في البلاد عقب انسحاب القوات الأميركية.

وقال الدليمي في تصريحات صحفية "إن من يروج إلى تدهور الوضع الأمني في البلاد بعد انسحاب القوات الأميركية نهاية العام الجاري هو غير دقيق فيما يمتلك من معلومات"، وشدد على أن القوات الأمنية العراقية أصبحت جاهزة وبدأت بإعادة توزيع قطعاتها في عموم البلاد وتسلمت غالبية القواعد العسكرية التي كانت لدى القوات الأميركية.

وأوضح الدليمي أن القدرات القتالية لدى القوات الأمنية أصبحت جيدة ولاسيما بعد تسلمها أسلحة حديثة ومتطورة.

العثور على مخبأ كبير للأسلحة في كركوك

عثرت القوات الأمنية في كركوك على مخبأ كبير من مخلفات الجيش العراقي السابق يضم ٣٢٠ من القذائف متنوعة العيار.

وحسب وكالة السومرية نيوز إن "قوات أمنية عثرت، على مخبأ كبير يعود للجيش العراقي السابق يضم ٣٢٠ من القذائف متنوعة العيار، في كركوك". وتابعت أن "المخبأ يضم ٢٠٠ قذيفة آسي جي ٨ و٥٠ قذيفة هاون ٨٢ ملم، و٧٠ قذيفة مضادة للدبابات"، مشيراً إلى أن "قوة أمنية مشتركة رفعت المضبوطات وسلمتها إلى الشرطة تمهيداً لإبطال مفعولها".

عقبات تواجه إقرار قانون العفو العام

قال عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية فلاح حسن زيدان إن العديد من العقبات تواجه إقرار قانون العفو العام حاليا، مشيراً الى ان المشكلة تتلخص باختلاف الرؤى لدى الكتل السياسية حول إقراره، وخاصة فيما يخص الخلافات في إقرار القانون وآلياته والمشمولين به.

وبيّن زيدان في تصريح له أنه في حال إقرار قانون العفو العام لابد من تحديد المجرم والمتورط بدماء العراقيين، لأننا لا نستطيع بكل الأحوال شمول أشخاص مدانين بقتل المواطنين او تهجيرهم والاسهام في العنف الطائفي.

دعوات لتحالف عربي يقوده العراق

دعا النائب عن التحالف الوطني عدي عواد السلطتين التنفيذية والتشريعية في العراق إلى "اتخاذ قرار بشأن إيجاد تحالف للعراق مع دول عربية داخل الجامعة العربية لأخذ دوره الرئيس في قرار الجامعة والتصويت داخلها".

وقال إن "العراق أضحى اليوم غير مؤثر في المحيط العربي بسبب هيمنة واستئثار دول الخليج على قرارات الجامعة العربية وهذا ما ظهر جليا في التصويت الأخير للجامعة العربية بتعليق عضوية سوريا ومحاولة العراق تعطيل هذا القرار لكن دون جدوى".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون